المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات على الخط

مادة مدخل للاقتصاد

د. سراج وهيبة

المحور التاسع: عناصر النشاط الإقتصادي (الإستثمار، الإدخار، التبادل)

المحور التاسع: عناصر النشاط الإقتصادي (الإستثمار، الإدخار، التبادل)

I. الإستثمار

اتخذ مفهوم الإستثمار عدة اتجاهات واختلفت بإختلاف وجهات النظر حول ماهية الإستثمار باختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأس ماله وتعظيمه إلا أن كل وجهات نظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الأساسية لمفهوم الإستثمار وهي:

- ✓ الإنخفاض في قيمة النقد بسبب التضخم.
- ✓ المخاطرة التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن.
- ✓ القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تعطيه أرباح مستقبلية.

1. تعريف الإستثمار:

- هو التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على فوائد في المستقبل.
- هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة.
- الإستثمار من المنظور المالي هو المرادف كلمة تمويل أي اعطاء المؤسسات الوسائل النقدية التي تسمح لها بشراء المعدات والأراضي من طرف البنوك التي تقدم قروضا المؤسسات بغرض شراء تجهيزات...إلخ.
- من الناحية الإقتصادية هو عملية مادية يهدف من ورائها المؤسسات الحصول على تجهيزات جديدة (شراء معدات) بناء مساكن جديدة، طرق...إلخ، وهو أيضا زيادة مخزون المؤسسات من المواد الأولية، إذن الإستثمار هو **عملية تؤدي لخلق وسائل جديدة لم تكن موجودة من قبل** (شراء مصنع قديم لا يعتبر استثمارات لأن المصنع كان موجودا من قبل وانما الجديد هو انتقال الملكية من طرف الآخر).
- هو انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة لإحداث تطور إقتصادي وإجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني.

- **يقصد قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلد هـ بإستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات إقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشاريع مشتركة.**[i]

يشمل الإستثمار بمعناه العام:

- ✓ **الإستثمار الحقيقي:** هو شراء أصول لإنتاج لغرض زيادة الثروات مثل الإستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع.
- ✓ **الإستثمار المالي:** هو بيع وشراء الأوراق والأدوات المالية المختلفة أو بمعنى آخر لأصول المالية التي ينتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة.
- **الفرق بينهما:** أن النوع الأول يتبعه زيادة في الناتج الإجمالي للإقتصاد، أما النوع الثاني قد لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الإنتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر.

2. **<u>مميزات الإستثمار الناجح:</u>**

- ✓ السيولة الملائمة أو الجيدة.
- ✓ المحافظة على مبلغ رأس المال الأساسي.
- ✓ العوائد المقبولة والجيدة من الإستثمار.
- ✓ الإرتفاع المستمر في دخل المستثمر.
- ✓ قانونية وأدوات الإستثمار.
- ✓ عدم وجود حاجة للعناية الكبيرة في أدوات الإستثمار المستخدمة.

3. **<u>تصنيف الإستثمار:</u>**

أ. **<u>الإستثمار الإنتاجي:</u>** هو الإستثمار الذي يؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة بشراء المواد الأولية، الآلات، التجهيزات (أي العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية).

ب. **<u>الإستثمار الغير الإنتاجي:</u>** هي الإستثمارات التي لا تؤثر بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية ولكنها تعد عاملا أساسيا ومهما في زيادة الإنتاج مثل طرق المواصلات، المخازن، المباني.

4. **<u>العوامل الأساسية لإتخاذ القرار الإستثماري</u>**

يحظى القرار الإستثماري بأهمية بالغة وذلك بسبب تكاليفه وعوائده المتوقعة ومخاطره لكن القرار الإستثماري لا يختلف بطبيعته عن أي قرار كونه يبحث عن البدائل وطرق استخدامها واختيارها إلا أنه

يجب على المستثمر قبل اتخاذ القرار الإستثماري أن يتوصل لإختيار المعيار الأنسب من خلال القيام بما يلي:

- ✓ حصر كل البدائل المتاحة وتحديد طابعها.
- ✓ الموازنة بين البدائل المختلفة خاصة عند الحديث عن الربحيّة، السيولة، المخاطر،...ألخ.
- ✓ القيام بالتحليل الإستثماري.
- ✓ اختبار البدائل الأنسب حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته.
- ✓ الأخذ بعين الإعتبار المبادئ والأسس المتعارف عليها عند اتخاذ القرار الإستثماري.

أما العوامل الأساسية لإتخاذ القرار الإستثماري:

- ✓ حجم النفقات النقدية الداخلية والخارجية.
- ✓ التدفقات النقدية لنهاية المدة المتعلقة بالأصل الإستثماري.
- ✓ التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بإستخدام الأصل الإستثماري وإدارته.
- ✓ التدفقات النقدية الخارجية (ذات العلاقة بالضرائب).

5. خصائص الإستثمار في المشروعات الإقتصادية:

- ✓ بسبب التنوع في المشاريع الإقتصادية فإن المستثمر يوفر له حرية الإختيار بما يناسب مع رغباته وقدراته المالية أو الإدارية.
- ✓ تلعب المشاريع الإقتصادية دور هام في اشباع حاجات ورغبات المجتمع من السلع والخدمات الإضافية إلا أنها تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر دخل الأفراد من خلال العمالة والحد من البطالة.
- ✓ في المشروعات الإقتصادية تعتبر إدارة المشروعات حق مكتسب للمستثمر أو من ينوب عنه بتفويض أو بتعين منه.
- ✓ تتميز المشروعات الإقتصادية بالإستمرارية فهي تعتبر مصدر حل ثابت للمستثمر.

6. مناخ الإستثمار:

هو مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو ايجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركات اتجاهات الاستثمارات وتتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية فالوضع

العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار وتنظيماتها لإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه ولساقه وغيابه.

7. متطلبات الإستثمار (ومناخ الإستثمار):

يمثل مناخ الإستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهل تحقيق الإستثمارات في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يركز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخادهم لقرار الإستثمار في الخارج:[ii]

✓ **الاستقرار السياسي الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية –الثقافية:**

أي استقرار الأوضاع الأمنية أما الاقتصادي يتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة نظام المصارف، إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال دون قيود وجود الضمانات والإمتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام تعد قابل للتداول الحر دون قيود، سوق مالية للأسهم وبورصة حرة، مصارف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية، سوق داخلية واسعة، قرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية أما العلاقات الاجتماعية الثقافية (نمط المعيشة، التعليم الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات، التقاليد، النقابات العلمية، اللغات المستعملة...إلخ.

✓ **وفرة المزارد وانخفاض تكلفة الإنتاج:**

موارد طبيعية، موارد بشري، موارد تكنولوجية (مراكز الأبحاث، المخابر...) موارد مالية تمثل وفرة رأس المال المحلي لأن ندرته أو هروبه إلى الخارج تؤدي لضعف القدرة الشرائية للأفراد ⟵ ينفع الإستدانة + البحث عن دول لها تكاليف انتاج منخفضة عن البلد الأصلي (انخفاض أسعار المواد الأولية والمرافق العمومية كالكهرباء، الماء) + تكلفة اليد العاملة الرخيصة.

✓ **الإطار القانوني والتنظيمي المناسب**

نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك وقانون الإشهار.

لذلك يهتم المستثمرين الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحلين وبإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكية أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة + حق اللجوء للتحكم الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، لذلك فالإطار القانوني المشجع للإستثمار لا يمثل في ↗ المزايا وانما في تقليل احتمالات المخاطر وبث ....في العلاقات الإستثمارية.[iii]

✓ **توافر الهياكل العلمية:**

هي المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة والتي تسمح بتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كالطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، الهاتف الأنترنت بنوك، شركات التأمين، فنادق قاعات اجتماعات بيوت الخبرة المالية، الاقتصادية والفنية، بنوك المعلومات الخاصة بالدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح، مراكز الصحة، المدارس، المعاهد، الجامعات مراكز البحث، المخابر مراكز السياحة.

✓ **الحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية:**

يأخذ عادة شكل إعفاءات لمدة تتصل 10 سنوات من: الرسوم على الواردات (مواد أولية، معدات مستوردة التي تدخل في العملية الإنتاجية +اعفاءات كلية أو جزئية من مختلف الرسوم والضرائب، تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي لا بد أن يكون معتدل لأن المبالغة فيه تطرد المستثمرين وتحرم الدولة من مواردها عادة ما تخص الإنفاق على مستلزمات مناخ الإستثمار مثل الهياكل القاعدية.

أما المالية تتمثل في:

✓ تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة.

✓ تحويل حر وتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.

✓ تقديم حوافز مثل القرض الضريبي ..إلخ.

1. **أهداف الإستثمار:**

✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

✓ الإستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار.

✓ إيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع والخدمات خاصة تلك الراكدة في البلد الأصلي.

✓ الإستفادة من اليد العاملة الرخيصة (دول نامية) +تكلفة المواد الخام + تكلفة النقل ⟵ هذا يشجع الإستثمار.

✓ تحقيق الأرباح في الدول المضيفة لمستثمرين الأجانب.

2. **أسباب (دوافع) الإستثمار:**

✓ الإستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديثة التي تمارس بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة.

✓ جلب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار بالدول النامية ⟵ لتقليل مشكلة البطالة.

- ✓ بالإستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة.
- ✓ التقليل من الواردات بزيادة الإنتاج المحلي.
- ✓ تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
- ✓ محاولة الدول المستثمرة دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركاتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.

II. الادخـــار:

الإدخار ظاهرة اقتصادية سياسية في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث يكمن الإدخار في اقتطاع يستهدف تكوين احتياطي يمكنه أن يغيب للإستثمار أو استهلاك آجل، فقضية الإدخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة للتنمية الاقتصادية فهو ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي.

1. النشأة التاريخية للإدخار:

منذ طهور الإنسان على ظهر الأرض وهو يقتطع جزءا من انتاجه أو كسبه لوقت الحاجة لأن ذلك احتياط وأمان واستقرار الإنسان في يومه وعنه لذا الإدخار قديم قدم الإنسان نفسه يهدف توخي المخاطر والشعور بالطمأنينة.

- ✓ **مرحلة الاقتصاد الإكتفائي:** يقوم على الإنتاج بهدف الإكتفاء أو الستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات إقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى ⟵ **الإدخار في هذه المرحلة يمثل في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية.**
- ✓ **مرحلة الاقتصاد العيني (السلعي):** يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط فقد أدى انتاج الإنسان لأكثر من حاجاته إلا الرغبة في **مبادلة هذا الفائض** بما لدى الآخرين من سلع وخدمات أدى ظهور **الإدخار العيني** لتوفير الأمن والإستقرار النفسي للإنسان.

- ✓ **مرحلة الاقتصاد النقدي:** يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات وللإتمام العمليات التبادلية حيث اعتبرت النقود إضافة لكونها وسيط للتبادل مستودع للثروة وظهر الإدخار بمفهومه الحديث في حياة المعاصرة نتيجة التطورات المشار .... والعميقة وكذلك الفقر (القرن 18) وثروة الصناعية (19) (النظام الرأسمالي) تفاوت في الطبقات ←— تعالت الأصوات لتحسين الوضع المعيشي —→ما دفع لنشر فكرة المساواة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية فقد كان لهذه الأفكار أثرها في تنظيم أوجه الرعاية الاجتماعية من قبل الدول **فظهرت مؤسسات الإدخار** (أوائل **القرن 19**) وبعدها تطور هذا المفهوم **القرن 20** ليتم تنظيم نواحي النشاط الاقتصادي والإجتماعي والسياسي ثم توالت المدارس الاقتصادية وظهرت النظريات الاقتصادية التي تؤكد **أن الإدخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الاقتصادية.**

2. تعريف الإدخار:

عرف قديما بأنه: " الإحتفاظ بقسط من الدخل الذي يكون بحوزة الإنسان احتياطا للطروف المستقبلية وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار في يومه وعنه".

هو الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للإستهلاك الجاري خلال فترة معينة.

هو الفرق بين الدخل والاستهلاك (أي ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك مع العلم أن الإدخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الإستثمار ذلك لأن جزء منه **يُكنز** كما هو الحال في الدول النامية.

هو تجنب جزء من الدخل بقصد الإستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، أو هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريق تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على اشباع الحاجات: الإستعداد للقيام بنشاط انتاجي، اعداد تراكم في رأس المال للإستخدام المستقبلي.

هو الحد من الإستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو الإمتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك م توجيهه هذا الجزء ناحية الإستثمار لإستغلال في انتاج سلع أخرى تأخذ بدورها طريقها للإنتاج.

الإدخار عملية اقتصادية تقوم بها الفرد والدولة.

الإدخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد (الدولة) بهدف الإلتزام بالأحجام عن استهلاك جزء من الإنتاج لتوجيه الإستثمار.

الإدخار حتمية للإنماء الاقتصادي للفرد والدولة.

الإدخار عملية إدارية تعتمد على التصميم لتحقيق أغراض يستهدفها الفرد أو الدولة.

- **الإدخار:** " كل ما يترتب على توفير رأس المال ←—— بعيدا عن مجالات الاستهلاك تحقيقا لإضافات رأس مالية يتم توظيفها من أجل انتاج خدمة أو سلعة أو ثروة ملموسة".

3. أنواع الإدخار :

✓ **حسب طبيعة التكوين:**

- **ادخار اختياري:** هو الشكل أساسي من أشكال الإدخار ويتم عن طريق امتناع الفرد بالإمتناع عن استهلاك جزء مما يحصل عليه من الدخل واستثماره بقصد احداث توازن مرغوب فيه من جانب الفرد بين ما تحصل عليه من فائدة عاجلة وفائدة آجلة، أي **الإدخار الإختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الإدخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره على ذلك أو يلزمه به** مثال: ما يمتلكه الفرد من ودائع، حسابات إدخارية، صناديق التوفير، الأسهم.
- **الإدخار الإجباري:** هو الإدخار الذي يتحقق بإقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية من قبل الدولة وذلك حتى يكون مصدرا لتمويل المشاريع الإستثمارية كشف الطرقات وبناء المدارس ومنفعة للفرد من خلال المعاشات التقاعد واشتراكات الضمان الاجتماعي كالتأمينات الاجتماعية.

✓ **حسب الحدود الجغرافية:**

- **ادخار محلي:** هو مجموع مدخلات دولة ما داخل حدودها فهي تعتبر من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.
- **الإدخار الوطني:** هو الإدخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات).

✓ **حسب نوع المدخر (مصدر الإدخار):**

- **إدخار العائلات:** هو الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الإستهلاك ويوجه الفائض للإدخار بأن يوضع في صناديق التوفير أو برايص التأمين أو الودائع الآجلة أو شراء أوراق مالية أو اكتتاب في أسهم الشركات.
- **إدخار المؤسسات:** (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أربحها في زيادة استثماره.
- **إدخار الحكومة والجماعات المحلية (الدولة):** تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وإلى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الإستثمار أي تكوين رأس مال حقيقي جديد ↗

أو تودعها كإحتياطي لمواجهة ما يطرأ عن عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة وتقصد بالعجز النفقات عن الإيرادات هذا الفائض يعبر عنه بالإدخار الحكومي (الفرق بين الإرادات والنفقات الحكومية (الضرائب).

4. **الفرق بين الإدخار والإكتناز :**

إذا كان الإدخار والإكتناز يشتركن في كونهما يمثلان جزءا من الدخل يتم تحقيقه عن الإستهلاك إلا أن الإدخار يختلف عن الإكتناز في أن ما يتم إدخاره يوجه للإستثمار بإستخدامه في العمليات الإنتاجية المباشرة من قبل الأفراد والمدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال **وبالتالي فإن ما يدخر يحقق دخلا لصاحبه**، بينما تقتصر **عملية الإكتناز** على مجرد الإحتفاظ بذلك الجزء بعيدا عن عملية الإستهلاك ولإستثمار على حد سواء في صورة نقود سائلة أو أصول مختلفة دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع لذلك فإن أهم ما يميز الإدخار عن الإكتناز هو أن **الإدخار يعرض في سوق رأس المال ويكون له قابلية التحول إلى رأس المال العيني**، أما الإكتناز ولو أنه يتشابه مع الإدخار **إلا أنه لا يعرض في سوق المال بل تحتفظ به الأفراد في شكل نقدي**. [iv]

5. **العوامل المؤثرة في الإدخار :**

الدخل يقسم بين الإدخار والإستهلاك فإن↗الإستهلاك ↙ الإدخار أي هناك علاقة عكسية بين الإدخار والإستهلاك غير أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإدخار ومنها معدل الفائدة الذي تمنحه البنوك للمدخرين حيث كلما↗↙معدل الفائدة شجع الأفراد على الإدخار بدل الإستهلاك ومن بين العوامل المؤثرة سلبا على الإدخار التضخم أي ارتفاع الأسعار ⟵ القدرة الشرائية ⟵ يحاول الفرد المحافظة على مستوى استهلاكه بإنفاق كل دخله وعدم ادخاره أو استحالة الإدخار لغلاء المعيشة.

III. التـــبـــــــادل

التبادل يعتبر التبادل من مكونات النشاط الاقتصادي التي عرفها الإنسان منذ القدم ولقد مرت المبادلة بعدة مراحل سمحت بالقضاء تدريجيا على الصعوبات التي كانت تواجه الأفراد أثناء قيامهم بتبادل السلع والخدمات التي كانوا ينتجونها.

1. **أسباب ونشأة ظهور التبادل:**

إذا عدنا بالتاريخ إلى المجتمعات البدائية لوجدنا أن النشاط الاقتصادي كان يتم بغرض الإستهلاك الذاتي وبمعنى آخر كانت فئات المجتمع (أفراد، الأسر، قبيلة) تقوم بالإنتاج ذاتيا ⟵ تنتج بغرض الإستهلاك الذاتي فقط (سلع وخدمات) ⟵ **هنا لم يكن التبادل موجود** زمع مرور الزمن ونمو حجم السكان ظهر التخصص في الإنتاج ومع هذا التخصص وجد لدى الوحدات الإنتاجية فائض من السلع

التي تنتجها ومن ناحية أخرى هناك حاجات لهذه الوحدات تريدان تشبعها ومن ثم نشأت الحاجة إلى مبادلة الفائض عن الإستهلاك الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجاتهم الشخصية وكان هذا هو **نشأة التبادل** وأول صورة التبادل هي **المقايضة** والتي كانت تتولد عن مبادلة المنتجات بشكل مباشر.

لذلك فإن تطور استعمال التبادل بين الأفراد وتساعد على نموها وتطورها (النقود).

2. **تعريف التبادل:**

تداول السلع والخدمات بين الناس عن طريق بيع والشراء في السوق.

هو قبول شيء بدل شيء آخر.

عملية انتقال ملكية شيء أو خدمة من شخص لآخر في مكان معين بقيمة معينة.

3. **أشكال التبادل:**

- ✓ **المقايضة:** استبدال سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى.
- ✓ **التبادل بإستعمال النقود:** الصعوبات التي واجهت المقايضة ونتيجة تطور هذا الشكل ظهرت النقود والتي أصبحت المبادلة تتم بها.[v]

مزايا المقايضة	عيوب المقايضة
– سمحت بإجراء المبادلة وتسويق الفائض من الإنتاج من أجل تلبية مختلف الحاجات.	– صعوبة معرفة نسب المبادلة السلع بعضها مع بعض. – صعوبة توافق رغبات الأفراد. – عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة. – عدم توافر أداة صالحة لإختزان القيمة (الإدخار).

[i] مارك سكاوزن، قوة الاقتصاد، Hindawi Foundation.156 ، 2022، ص .

[ii] المرجع نفسه، ص 166. .

[iii] المرجع نفسه، ص 173. .

[iv] رمزي زاكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 161. .

[v] جعفر الجزار، الادخار والاستثمار والمضاربة في البورصة، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، 200. .